مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 28، العدد (2)، ص ص 45 - 78، الرياض (2016م/ 1437هـ)

حديث زيد بن خالد الجهني في اللقطة

«دراسة حديثية»

تركي بن فهد بن عبدالله الغميز*

جامعة القصيم

(قدم للنشر في 03/ 02/ 1436هـ؛ وقبل للنشر في 03/ 03/ 1436هـ)

المستخلص: احتوى هذا البحث على تخريج حديث زيد بن خالد الجهني في اللقطة باستيعاب، وقد بلغت طرقه أربعة طرق، وهي طريق يزيد مولى المنبعث، وطريق بسر بن سعيد، وطريق أبي سالم الجيشاني، وطريق خالد بن زيد بن خالد، وقد تمت دراسة هذه الطرق كلها بعد تخريجها، وبيان ألفاظها وما فيها من زيادات، ثم الحكم على ذلك كله مفصلًا، ومنهجي في البحث هو منهج استقرائي وتوصيفي، ثم تحليلي واستنباطي، ومن أهم نتائجه أنه تبين بعد تخريج هذا الحديث، وجمع ألفاظه وطرقه أنه أهم أحاديث اللقطة، وقد اشتمل على أصول أدلة أحكام باب اللقطة، والضالة، وهو حديث صحيح لا شك فيه، وأوصي الباحثين بالاهتمام بالأحاديث التي هي أصول أبوابها، وذلك باستيعاب تخريجها وألفاظها، ودراسة كل ما فيها من اختلاف، وتوسيع النظر في ذلك؛ لما يترتب على ذلك من دراسة هذه الأبواب دراسة مؤصلة؛ فإن كثيرًا من الزيادات الواردة على الأحاديث الصحيحة تكون محل دراسة ونظر.

الكلمات المفتاحية: الحديث، اللقطة، تخريج الحديث، زيد بن خالد، طرق الحديث.

Critique of Khalid Al-Juhany's Hadith on Alluqtah

Turky Fahd Abdullah Al-Ghumeiz*

Qassim University

(Received 25/11/2014; accepted for publication 25/12/2014.)

Abstract: This research studies the Hadith of Khalid Al-Juhany on *alluqtah* (lost property). It aims to: identify and extensively document the tracks of that Hadith; evaluate all the tracks; and locate and establish the validity of any extras that may appear in the Hadith's versions. Methodologically, the research uses an inductive, descriptive approach, as well as an analytical, deductive approach. The study reveals the following: the Hadith under investigation is considered the most important with respect to *alluqtah*, and is ranked as "sahih"; it has four tracks; and invalid extras in the Haith are identified. The research recommends that due attention be given to competent inquiry into the Hadiths that are basic to core issues, with particular emphasis on differences and textual extras in versions.

Keywords: Hadith – *alluqtah* / lost property – Hadith chains – Khalid Al-Juhany – Hadith track – Hadith text.

(*) Professor, Sunnis and sciences Department, College of Sharia and Islamic Studies, Qassim university.

(*) أستاذ بقسم السنة وعلومها، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة القصيم

e-mail: torki2008@gmail.com البريد الإلكتروني:

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد كنت حريصًا على العناية بالأحاديث التي هي أصول أبوابها؛ ودراستها دراسة موسعة، من حيث التخريج، وجمع الطرق، وزيادات المتون، وتحرير ذلك كله تحريرًا علميًا، يتبين به الحكم على جميع الألفاظ الواردة في الحديث.

فقد سبق أن درست حديث عدي بن حاتم في الصيد، وهو أصل بابه، ثم درست حديث جابر بن عبدالله في الشفعة، وهو أصل بابه، ثم درست حديث عمار بن ياسر في التيمم، وهو أصل بابه، وقد رأيت حديث زيد بن خالد[1] في اللقطة[2] أصل بابه، ورأيت له طرقًا متعددة فأحببت دراسته دراسة موسعة، لما رأيته يترتب على مثل هذه الدراسات من تحرير للمسائل الفقهية المستنبطة من هذه الأحاديث.

موضوع البحث:

حديث زيد بن خالد الجهني ﷺ في اللقطة دراسة حديثية.

مشكلة البحث:

لا شك أنه لا يتم تحرير المسائل المستنبطة من الأحاديث إلا بعد تحرير الحكم على هذه الأحاديث، وعلى ما فيها من زيادات، قد تكون هي محل الاستنباط لبعض المسائل الفقهية، وقد يكون أصل الحديث في الصحيحين، ولكن هذه الزيادات خارج الصحيحين، فهي بحاجة إلى تحرير صحتها، مع أن بعض الزيادات في الصحيحين محل اختلاف بين أهل الحديث.

ولما رأيت حديث زيد بن خالد الجهني في اللقطة بهذه المثابة، رأيت أهمية إفراده بالدراسة.

ومما يؤكد أهمية ذلك أن باب اللقطة يعتمد على النص؛ لأن الأصل في المال المعصوم أنه لا يجوز أخذه، ولا استنفاقه، فلما جاء النص بالإذن بذلك، وجب معرفة حدود هذا الإذن، وتحت ذلك تفاصيل ومسائل تتوقف على صحة ألفاظ الحديث.

---

(1) زيد بن خالد الجهني، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو طلحة المدني، صحابي مشهور، شهد الحديبية وبيعة الرضوان، وكان معه لواء جهينة يوم الفتح، ومات سنة 68 وقيل غير ذلك ﷺ.
انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (4/ 344)، ومعرفة الصحابة، لأبي نعيم (3/ 1189)، وأسد الغابة، لابن الأثير (2/ 241)، وتهذيب الكمال، للمزي (10/ 63)، والإصابة، لابن حجر (1/ 565)، والتقريب، لابن حجر (2133).

(2) اللقطة: بضَمّ اللاَّم، وفَتْح الْقَافِ: اسْم المَال المَلْقُوط: أَيِ المَوْجود. والالْتِقاط: أَنْ يَعْثُر عَلَى الشَّيء مِنْ غيرِ قَصْد وطَلَب. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ اسْمُ المُلْتَقط، كالضُّحَكة والهُمَزَة، فأمَّا المَالُ المَلْقُوط فَهُوَ بِسُكُونِ الْقَافِ، وَالْأَوَّلُ أَكْثر وَأَصَحُّ. انظر:= =النهاية، لابن الأثير (4/ 264)، وفتح الباري، لابن حجر (5/ 94).

حدود البحث:

جمع طرق حديث زيد بن خالد في اللقطة بألفاظها، ثم صياغة تخريجها صياغة علمية، ثم دراستها، وبيان الحكم عليها.

وقد جمعت طرقه، فوقفت له على أربعة طرق عن زيد بن خالد، فقمت بتخريجه، ودراسته بتوسع قدر الإمكان.

أهداف البحث:

1 – جمع طرق الحديث، وتخريجها تخريجًا موسعًا.

2 – الحكم على جميع طرقه.

3 – ذكر الزيادات المتنية، وبيان ما يصح منها وما لا يصح.

منهج البحث:

استقرائي وتوصيفي، ثم تحليلي واستنباطي.

إجراءات البحث:

1 – الاستيعاب في جمع طرق الحديث قدر الطاقة.

2 – أعتمد تقديم الكتب السبعة حسب ترتيبها المعهود في اختيار النص، وعند ذكرها في المتابعة الواحدة، ثم بعد ذلك على الوفيات.

3 – أقدم المتابعة التامة على القاصرة، وأذكر المتابعة الواحدة مجموعة، ثم في ختام المتابعة أبين الفروق المتنية والإسنادية.

4 – جعلت كل طريق عن زيد بن خالد مستقلًا عن الآخر، في تخريجه ودراسته والحكم عليه.

الدراسات السابقة:

لم أقف على من أفرد هذا الحديث بالدراسة.

خطة البحث:

جعلت هذا البحث في مقدمة، وأربعة مباحث، ثم الخاتمة:

– **المقدمة**: ذكرت فيها موضوع البحث، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، وإجراءاته، وخطته.

– **المبحث الأول**: الطريق الأول: طريق يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد الجهني.

– **المبحث الثاني**: الطريق الثاني: طريق بسر بن سعيد، عن زيد بن خالد الجهني.

– **المبحث الثالث**: الطريق الثالث: طريق أبي سالم الجيشاني، عن زيد بن خالد الجهني.

– **المبحث الثالث**: الطريق الرابع: طريق خالد بن زيد، عن أبيه.

– **الخاتمة**: وفيها، أهم النتائج والتوصيات.

وقد جعلت عنوانه: «حديث زيد بن خالد في اللقطة – دراسة حديثية».

***

المبحث الأول:

طريق يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد الجهني.

قال البخاري في كتاب اللقطة، بَابٌ: إِذَا لَمْ يُوجَدْ صَاحِبُ اللُّقَطَةِ بَعْدَ سَنَةٍ فَهِيَ لِمَنْ وَجَدَهَا:

2429 - حَدَّثَنَا عَبْدُاللهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ ﷺ، قَالَ: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنْ اللُّقَطَةِ، فَقَالَ: اعْرِفْ عِفَاصَهَا[3] وَوِكَاءَهَا[4]، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنَكَ بِهَا، قَالَ: فَضَالَّةُ[5] الغَنَمِ؟ قَالَ: هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ، قَالَ: فَضَالَّةُ الإِبِلِ؟ قَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا، مَعَهَا سِقَاؤُهَا[6]،.....

وَحِذَاؤُهَا[7] تَرِدُ المَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا».

تخريجه:

* أخرجه البخاري (2372) عن إسماعيل بن أبي أويس.

وعبد بن حميد (279) عن روح بن عبادة.

ومسلم (1722)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 185) عن يحيى بن يحيى النيسابوري.

ومسلم (1722)، وأبو داود (1705)، وابن الجارود (666)، وأبو عوانة (6438)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (6066)، وفي شرح مشكل الآثار (4702، 4728)، وأبو بكر النيسابوري في الزيادات (342)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 189)، وفي السنن الصغير (2258) عن عبدالله بن وهب.

والنسائي في السنن الكبرى (5783) من طريق عبدالرحمن بن القاسم.

والشافعي في المسند (1486 ترتيب سنجر) - ومن طريقه المزني في السنن المأثورة (520)، وأبو عوانة (6438)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 192)، وفي معرفة السنن والآثار (12398، 12399)-.

---

(3) قال ابن عبدالبر: والعفاص هنا: الخرقة المربوط فيها الشيء الملتقط، وأصل العفاص ما سد به فم القارورة، وكل ما سد به فم الآنية فهو عفاص، يقال منه: عفصت القارورة، وأعفصتها. وقال أبو عبيدة: هو جلد تلبسه رأس القارورة. انظر: التمهيد، لابن عبدالبر (3/ 107)، والنهاية، لابن الأثير (3/ 263)، وفتح الباري، لابن حجر (5/ 98).

(4) قال ابن عبدالبر: والوكاء: الخيط الذي يشد به، يقال منه: أوكيتها إيكاء. انظر: التمهيد، لابن عبدالبر (3/ 107)، والنهاية، لابن الأثير (5/ 222).

(5) قال ابن حجر: الضال: الضائع، والضال في الحيوان كاللقطة في غيره. انظر: فتح الباري، لابن حجر (5/ 96)، وانظر: النهاية، لابن الأثير (3/ 98).

(6) السقاء أصله ظرف الماء، والمراد: جوفها، وقيل: عنقها، أشار بذلك إلى استغنائها عن الحفظ لها، بما ركب في طباعها من= =الجلادة على العطش، وتناول المأكول بغير تعب، لطول عنقها، فلا تحتاج إلى ملتقط. انظر: النهاية، لابن الأثير (2/ 381)، وفتح الباري، لابن حجر (5/ 99).

(7) الحذاء بكسر المهملة مع المد، أي: خفها. انظر: فتح الباري، لابن حجر (5/ 99).

وأبو عوانة (6440، 6458) من طريق إسحاق بن عيسى.

وابن حبان (4889، 4898)، والبغوي في شرح السنة (2207) من طريق أحمد بن أبي بكر أبي مصعب الزهري.

والطبراني في المعجم الكبير (5250)، والجوهري في مسند الموطأ (337) من طريق عبدالله بن مسلمة القعنبي.

وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (2/ 841) من طريق يحيى بن يحيى الليثي.

عشرتهم (إسماعيل، وروح، ويحيى النيسابوري، وابن وهب، وابن القاسم، والشافعي، وإسحاق، وأبو مصعب الزهري، والقعنبي، ويحيى الليثي) عن مالك به بنحوه، وربما اختصره بعضهم.

وهو في الموطأ رواية يحيى بن يحيى الليثي (2204)، ورواية أبي مصعب الزهري (2975)، ورواية سويد بن سعيد (298)، ورواية عبدالرحمن بن القاسم (تلخيص القابسي) (163).

* وأخرجه البخاري (2427، 2438)، ومسلم (1722)، وأحمد (17060) - ومن طريقه البيهقي (197) -، وعبدالرزاق (18602)، وابن أبي شيبة (22063، 37348)، والبزار (3773)، وابن الجارود (666، 667)، وأبو عوانة (6438، 6439)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (6066)، وفي شرح مشكل الآثار (4702، 4728)، وأبو بكر النيسابوري في الزيادات (342)، والطبراني في المعجم الكبير (5249)، وابن الغطريف في جزئه (16)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 185، 189)، وفي السنن الصغير (2258)، وفي معرفة السنن والآثار (12400) من طريق سفيان الثوري.

وإسماعيل بن جعفر في حديثه (رواية علي بن حجر عنه) (341)، ومن طريقه البخاري (6112)، ومسلم (1722)، وأبو داود (1704)، والترمذي (1372)، والنسائي في الكبرى (5740، 5772، 5784)، وفي الكبرى - أيضًا - (تحفة الأشراف 3763)، وأبو عوانة (6437)، والطبراني في الكبير (5255)، وأبو القاسم الشهرزوري في حديثه عن شيوخه (3 -مخطوط)، والبيهقي في الكبرى (6/ 189)، وفي معرفة السنن والآثار (12400)، والبغوي في شرح السنة (2208)، وفي الأنوار في شمائل النبي المختار (292).

والبخاري (5292)، والنسائي في السنن الكبرى (5738، 5771، 5782)، وابن ماجه (2504)، وأحمد (17050) - ومن طريقه أبو عوانة (6451) -، والحميدي (835) - ومن طريقه أبو عوانة (6454) -، والطبراني في المعجم الكبير (5256)[8]، وأبو القاسم

(8) وقع في مطبوعة المعجم الكبير، للطبراني سقط في الإسناد، فلم يذكر من بعد ربيعة، وأظنه سقطا من الطباعة، وهذه الرواية=

الشهرزوري في حديثه عن شيوخه (4 - مخطوط)، وابن عبدالبر في التمهيد (3/ 114) من طريق سفيان بن عيينة.

والبخاري (91) - ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (1636) -، ومسلم (1722)، وأبو عوانة (6455)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (6067)، وفي شرح مشكل الآثار (4732، 6068، 6069)، والدارقطني (4/ 235)، وابن عبدالبر في التمهيد (3/ 115)، والسبكي في معجم شيوخه (ص544) من طريق سليمان بن بلال.

والبخاري في التاريخ الكبير (8/ 362) من طريق محمد بن معن.

ومسلم (1722)، وابن الجارود (666)، وأبو عوانة (6438، 6441)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (6066)، وفي شرح مشكل الآثار (4702، 4728)، وابن حبان (4890)، والطبراني في المعجم الكبير (5254)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 189)، وفي السنن الصغير (2258) من طريق عمرو بن الحارث.

ومسلم (1722)، وأبو داود (1708)، والنسائي في السنن الكبرى (5739، 5770، 5781)، وأبو عوانة (6453)، والطبراني في المعجم الكبير (5251)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 197)، وابن عبدالبر في التمهيد (3/ 116) من طريق حماد بن سلمة.

والنسائي في السنن الكبرى (5738، 5771، 5782)، وابن ماجه (2504)، وأبو القاسم الشهرزوري في حديثه عن شيوخه (4، 5 - مخطوط) - ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (36/ 318)[9] -، وابن عبدالبر في التمهيد (3/ 114) من طريق يحيى بن سعيد.

والنسائي في السنن الكبرى (5741، 5785)، والدارقطني في العلل -معلقًا- (2201) من طريق الليث بن سعد، قال: حدثني من أرضى، عن إسماعيل بن أمية.

وسعيد بن منصور (المحلى، لابن حزم 7/ 128) - ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (1637) -، والطبراني في المعجم الكبير (5257)، من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي.

ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (2/ 271) من طريق عبدالله بن جعفر بن نجيح.

وأبو بكر النيسابوري في الزيادات (347)، والدارقطني في العلل -معلقًا- (2201) من طريق محمد بن عمرو بن علقمة.

=مقرونة مع رواية سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد الآتية.

(9) سقط من المطبوع ذكر ربيعة في هذا الإسناد، والصواب إثباته، كما هو في حديث أبي القاسم الشهرزوري.

وأبو العباس الأصم في الثاني والثالث من حديثه (ضمن مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم، وإسماعيل الصفار 42)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (3270)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (10/ 95) من طريق باب بن عمير.

والطبراني في الكبير (5252)، وفي الأوسط (8685) – ومن طريقه أبو موسى المديني في اللطائف (418) – من طريق أيوب بن موسى.

والطبراني في الكبير (5253)، وفي الأوسط (8380) من طريق عمارة بن غزية.

جميعهم خمسة عشر راويًا (الثوري، وإسماعيل بن جعفر، وابن عيينة، وسليمان بن بلال، ومحمد بن معن، وعمرو بن الحارث، وحماد بن سلمة، ويحيى بن سعيد، وإسماعيل بن أمية، والدراوردي، وعبدالله بن جعفر، ومحمد بن عمرو، وباب بن عمير، وأيوب، وعمارة) عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن به بنحوه، وربما اختصره بعضهم.

وزاد في حديث إسماعيل بن جعفر في ضالة الشاة: «خذها؛ فإنما هي لك ...»، وجاءت هذه الزيادة – أيضًا – في رواية حماد بن سلمة عند النسائي في الموضع الأول، ورواية سليمان بن بلال عند الدارقطني، ورواية أيوب بن موسى، ورواية سفيان بن عيينة عند أبي القاسم الشهرزوري.

وزاد في رواية سليمان بن بلال عند مسلم، وأبي عوانة: «فإن لم يجئ صاحبها كانت وديعة عندك»، ونحوه في روايته عند الدارقطني، وابن عبدالبر، والطحاوي في شرح المشكل وفي الموضعين الأولين من شرح المعاني، وزاد: «فإن جاء طالبها يوما من الدهر فأدها إليه».

وزاد في رواية حماد بن سلمة: «فإن جاء صاحبها فعَرفَ عفاصها وعددها ووكاءها فأعطها إياه، وإلا فهي لك».

غير أنه في رواية محمد بن معن جعله: عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن عقبة بن سويد، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

في رواية يحيى بن سعيد في الموضع الثاني عند أبي القاسم الشهرزوري جعله: عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن يزيد مولى المنبعث، عن أصحاب رسول الله ﷺ، وزاد فيه: «في اللقطة» و«وإلا فاستنفقها تكون عندي وديعة» وزاد في ضالة الغنم: «وتعرفها».

وفي رواية إسماعيل بن أمية قال: عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن عبدالله بن يزيد مولى المنبعث، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، ولفظه: عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الضَّالَّةِ، فَقَالَ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا، وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَادْفَعْهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فَعَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا

وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا».

ووقع فيما علقه الدارقطني: عن إسماعيل بن أمية، عن ربيعة، وغيره، عن مولى المنبعث، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

وفي رواية عبدالله بن جعفر قال: عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الجهني حَدِيثَ اللُّقَطَةِ، قَالَ رَبِيعَةُ: أَخْبَرَنِي زِيَادُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ أَنَّ ذَلِكَ الشَّيْخَ الَّذِي حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ الْمُنْبَعِثِ.

وفي رواية محمد بن عمرو بن علقمة، جعله: عن ربيعة، عن يزيد مولى المنبعث، قال عند الدارقطني: عن أبي هريرة، وقال عند النيسابوري: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، ولفظه: عنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ - قَالَ: «سُئِلَ رَسُولُ اللهِ - عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ - عَنْ ضَالَّةِ الإِبِلِ؟ فَقَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، قَالَ: أَيْ رَسُولَ اللهِ، فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: لَكَ أَوْ لأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ، قَالَ: أَيْ رَسُولَ اللهِ، فَاللُّقَطَةُ؟ قَالَ: اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا»، وَكَانَ رَبِيعَةُ يَقُولُ: «عَرِّفْهَا».

وفي رواية باب بن عمير جعله: عن ربيعة، عن رجل من الأنصار حَدَّثَنِي أَبِي، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ اللُّقَطَةِ فَقَالَ: «عرفها سنة، ثم احفظ عفاصها ووكاءها، ثُمَّ اسْتَنْفِعْ بِهَا، أَوْ قَالَ: أَصِبْ بِهَا حاجتك» زاد أبو نعيم رواية أخرى عن الأوزاعي، عن باب بن عمير: حدثني ربيعة، حدثني عبدالملك بن سعيد بن سويد، عن أبيه، أنه سمع النبي ﷺ وسئل عن اللقطة ...

* وأخرجه البخاري (2428)، وفي التاريخ الكبير (8/ 362)، ومسلم (1722)، والنسائي في الكبرى (تحفة الأشراف 3763)، وأبو عوانة (6454، 6457)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (6067)، وفي شرح مشكل الآثار (4732)، والإسماعيلي (فتح الباري 5/ 101)، والدارقطني (4/ 235)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 185، 190)، وابن عبدالبر في التمهيد (3/ 115) من طريق سليمان بن بلال.

والبخاري (5292)، والنسائي في السنن الكبرى (5738، 5771، 5782)، وابن ماجه (2504)، وأحمد (17050) - ومن طريقه أبو عوانة (6451) -، والحميدي (835) - ومن طريقه أبو عوانة (6454)، وأبو عوانة (6452)، والطبراني في المعجم الكبير (5256) من طريق سفيان بن عيينة.

وأبو داود (1708)، والنسائي في السنن الكبرى (5739، 5770، 5781)، وأبو عوانة (6453)، وابن حبان (4893)، والطبراني في المعجم الكبير (5251)، وفي المعجم الأوسط (2496)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 197)، وابن عبدالبر في التمهيد (3/ 116) من طريق حماد بن سلمة.

ثلاثتهم (سليمان بن بلال، وابن عيينة، وحماد بن

سلمة) عن **يحيى بن سعيد الأنصاري**.

وإبراهيم بن طهمان في مشيخته (4)، - ومن طريقه: البخاري في التاريخ الكبير (5/ 228)، وأبو داود (1707)، والنسائي في السنن الكبرى (5786)، والطبراني في المعجم الكبير (5258)، والبيهقي في الكبرى (6/ 186)، والمزي في تهذيب الكمال (16/ 315) -، من طريق **عبدالله بن يزيد مولى المنبعث**.

كلاهما (يحيى بن سعيد، وعبدالله بن يزيد) عن يزيد مولى المنبعث به بنحوه.

ولفظ سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ اللُّقَطَةِ، فَزَعَمَ أَنَّهُ قَالَ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً - يَقُولُ يَزِيدُ: إِنْ لَمْ تُعْرَفْ اسْتَنْفَقَ بِهَا صَاحِبُهَا، وَكَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَهُ، قَالَ يَحْيَى: فَهَذَا الَّذِي لاَ أَدْرِي أَفِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ هُوَ، أَمْ شَيْءٌ مِنْ عِنْدِهِ؟ - ثُمَّ قَالَ: كَيْفَ تَرَى فِي ضَالَّةِ الغَنَمِ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ» - قَالَ يَزِيدُ: وَهِيَ تُعَرَّفُ - أَيْضًا - ثُمَّ قَالَ: كَيْفَ تَرَى فِي ضَالَّةِ الإِبِلِ؟ قَالَ: فَقَالَ: دَعْهَا؛ فَإِنَّ مَعَهَا حِذَاءَهَا وَسِقَاءَهَا، تَرِدُ المَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا» هذا لفظ البخاري.

ولم يذكر مسلم الشك، ولفظه: «سُئِلَ رَسُولُ الله ﷺ عَنِ اللُّقَطَةِ، الذَّهَبِ، أَوِ الْوَرِقِ؟ فَقَالَ: اعْرِفْ وِكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْرَفْ فَاسْتَنْفِقْهَا، وَلْتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدِّهَا إِلَيْهِ، وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ الْإِبِلِ، فَقَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا؟ دَعْهَا؛ فَإِنَّ مَعَهَا حِذَاءَهَا وَسِقَاءَهَا، تَرِدُ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا، وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ، فَقَالَ: خُذْهَا؛ فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذِّئْبِ».

والباقون منهم من اختصره، ومنهم من ذكره بنحو لفظ مسلم.

وأما رواية سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، فقد أرسله، فلم يذكر زيد بن خالد، ولفظه عند البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِاللهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ ضَالَّةِ الغَنَمِ، فَقَالَ: «خُذْهَا؛ فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ، وَسُئِلَ عَنْ ضَالَّةِ الإِبِلِ، فَغَضِبَ وَاحْمَرَّتْ وَجْنَتَاهُ، وَقَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا الحِذَاءُ وَالسِّقَاءُ، تَشْرَبُ المَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا، وَسُئِلَ عَنِ اللُّقَطَةِ، فَقَالَ: اعْرِفْ وِكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، وَعَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ مَنْ يَعْرِفُهَا، وَإِلَّا فَاخْلِطْهَا بِمَالِكَ» قَالَ سُفْيَانُ: فَلَقِيتُ رَبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ -قَالَ سُفْيَانُ: وَلَمْ أَحْفَظْ عَنْهُ شَيْئًا غَيْرَ هَذَا- فَقُلْتُ: أَرَأَيْتَ حَدِيثَ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ فِي أَمْرِ الضَّالَّةِ، هُوَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ يَحْيَى: وَيَقُولُ رَبِيعَةُ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ قَالَ سُفْيَانُ: فَلَقِيتُ رَبِيعَةَ لَهُ: الْحَدِيثُ الَّذِي

تُحَدِّثُهُ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ فِي اللُّقَطَةِ وَضَالَّةِ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ هُوَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَكُنْتُ أَكْرَهُهُ لِلرَّأْيِ، فَلِذَلِكَ لَمْ أَسْأَلْهُ عَنْهُ، وَلَوْلَا أَنَّهُ أَسْنَدَهُ، مَا سَأَلْتُهُ عَنْ إِسْنَادِهِ.

وفي رواية أحمد، أن يحيى بن سعيد قال: أخبرني ربيعة، أنه قال: عن زيد بن خالد، يعني أن وصله أخذه يحيى بن سعيد عن ربيعة - أيضًا - ثم قال ابن عيينة: فسألت ربيعة، فقال: أخبرنيه عن زيد بن خالد.

وفي رواية النسائي، وابن ماجه، وأبي عوانة في الموضع الثاني: عن سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد الجهني، قال سفيان: فلقيت ربيعة، فقال: حدثني يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد الجهني.

وأما رواية حماد بن سلمة، عن يحيى بن سعيد فهي مقرونة مع رواية حماد عن ربيعة السابقة، وفيها الزيادة التي سبق ذكرها في رواية ربيعة.

ولفظ عبدالله بن يزيد عند ابن طهمان: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الشَّاةِ الضَّالَّةِ؟ فَقَالَ: «لَكَ وَلِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ. وَسُئِلَ عَنِ الْبَعِيرِ، فَغَضِبَ، وَاحْمَرَّ وَجْهُهُ، فَقَالَ: مَا لَكَ وَلَهُ؟ مَعَهُ حِذَاؤُهُ، وَسِقَاؤُهُ، يَرِدُ الْمَاءَ، وَيَرْعَى الشَّجَرَ. وَسُئِلَ عَنِ اللُّقَطَةِ، فَقَالَ: تُعَرِّفُهَا حَوْلًا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا دَفَعْتَهَا إِلَيْهِ، وَإِلَّا عَرَفْتَ وِكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا، ثُمَّ أَفْضِهَا فِي مَالِكَ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا دَفَعْتَهَا إِلَيْهِ». ولم يسق البخاري في التاريخ الكبير لفظه، وإنما قال: في اللقطة.

دراسته والحكم عليه:

يزيد مولى المنبعث المدني، ذكره البخاري، وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه الدارقطني، وقد روى له الجماعة.

قال في التقريب: صدوق[10].

وهذا الطريق أهم طرق هذا الحديث وأصحها، وقد تبين أنه قد رواه عن يزيد ثلاثة رواة، وهم: ربيعة بن أبي عبدالرحمن، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعبدالله بن يزيد مولى المنبعث، وهذا بيان أحوالهم، وما وقع في رواياتهم:

أولاً: ربيعة بن أبي عبدالرحمن.

وهو ربيعة بن أبي عبد الرحمن - واسمه فروخ - القرشي، التيمي، مولاهم، أبو عثمان، ويقال: أبو عبدالرحمن المدني، المعروف بربيعة الرأي. مات سنة 136هـ.

متفق على توثيقه، وكان له جلالة وفقه. قال مالك: ذهبت حلاوة الفقه منذ مات ربيعة بن أبي عبد الرحمن.

(10) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (8/ 362)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (9/ 299)، والثقات، لابن حبان (5/ 533)، وسؤالات البرقاني، للدارقطني (ص92)، وتهذيب الكمال، للمزي (32/ 291)، والتقريب، لابن حجر (7798).

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت، أحد مفتي المدينة.

قال في التقريب: ثقة فقيه مشهور، قال ابن سعد: كانوا يتقونه لموضع الرأي[11].

ورواية ربيعة، عن يزيد أصح روايات هذا الحديث، وقد اتفق على تخريجها البخاري ومسلم.

وقد وقع على ربيعة اختلاف في هذا الحديث، فروي عنه على ثمانية أوجه:

الوجه الأول: عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد، عن النبي ﷺ، وهذه رواية الجماعة عن ربيعة، وهم: الثوري، وإسماعيل بن جعفر، وابن عيينة، وسليمان بن بلال، وعمرو بن الحارث، وحماد بن سلمة، ويحيى بن سعيد، والدراوردي، وباب بن عمير، وأيوب بن موسى، وعمارة بن غزية.

الوجه الثاني: عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن عقبة بن سويد، عن أبيه، عن النبي ﷺ، وهذه رواية محمد بن معن.

الوجه الثالث: عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن يزيد مولى المنبعث، عن أصحاب رسول الله ﷺ، وهذه رواية يحيى بن سعيد عند أبي القاسم الشهرزوري.

الوجه الرابع: عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن عبدالله بن يزيد مولى المنبعث، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ، وهذه رواية إسماعيل بن أمية عند النسائي، وأما عند الدارقطني فوقع فيها: عن ربيعة وغيره، عن مولى المنبعث، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

الوجه الخامس: عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن شيخ من أهل المدينة، عن زيد بن خالد الجهني، وهذه رواية عبدالله بن جعفر، وفيها أن ربيعة قال: أخبرني زياد بن أبي زياد، أن ذلك الشيخ الذي حدثني يزيد بن المنبعث.

الوجه السادس: عن ربيعة بن عبدالرحمن، عن يزيد مولى المنبعث، عن أبي هريرة، وهذه رواية محمد بن عمرو بن علقمه، فيما علقه الدارقطني، وأما عند النيسابوري فلم يسم أبا هريرة، بل قال: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

الوجه السابع: عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن رجل من الأنصار، عن أبيه، أنه سمع النبي ﷺ، وهذه رواية لباب بن عمير.

الوجه الثامن: عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن عبدالملك بن سعيد بن سويد، عن أبيه، أنه سمع النبي

(11) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد - القسم المتمم لتابعي أهل المدينة (ص320)-، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/ 475)، وتاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (8/ 420)، وتهذيب الكمال، للمزي (9/ 123)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (1/ 598)، والتقريب، لابن حجر (1911).

ﷺ، وهذه رواية لباب بن عمير، أيضًا.

وقد تبين بهذا أنه قد وقع فيه اختلاف على بعض من دون ربيعة بن أبي عبدالرحمن، وهذا بيانه:

1 - يحيى بن سعيد الأنصاري.

وسيأتي الكلام على روايته بالتفصيل، وإنما المقصود هنا أنه جاء في روايته عند أبي القاسم الشهرزوري بجعله: عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن يزيد مولى المنبعث، عن أصحاب رسول الله ﷺ، دون تسمية زيد بن خالد، ولا شك أن المحفوظ فيه: عن يحيى بن سعيد بتسمية زيد بن خالد، فهو رواية سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم هو الموافق لرواية عموم الرواة لهذا الحديث، وأما رواية أبي القاسم فهي من طريق يحيى بن محمد بن صاعد، عن يوسف بن موسى، عن جرير بن حازم، عن يحيى بن سعيد به، وقد قال ابن صاعد بعد سياقه: زاد في هذا الخبر، في ضالة الغنم: ويعرفها. وزاد في اللقطة: تكون عندي وديعة، وقال في إسناده: عَنْ أصحاب رسول الله النَّبِيِّ ﷺ.

وكلام ابن صاعد دال على استنكاره لما وقع في هذه الرواية من مخالفة في الإسناد، وزيادة في المتن، فإما أن يكون الوهم فيه من جرير بن حازم، فإنه مع ثقته تكلم فيه إذا حدث من حفظه، وثقه ابن معين. وقال مرة: ليس به بأس، قيل له: إنه يحدث عن قتادة، عن أنس أحاديث مناكير، فقال: ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف. ووثقه العجلي، والبزار، والساجي وغيرهم. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صدوق صالح. وقال - أيضاً -: تغير قبل موته بسنة. وقال ابن سعد: كان ثقة، إلا أنه اختلط في آخر عمره. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ؛ لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه، وكان شعبة يقول: ما رأيت بالبصرة أحفظ من رجلين، جرير بن حازم، وهشام الدستوائي. وقال أحمد: كأن حديثه عن قتادة غير حديث الناس، يوقف أشياء، ويسند أشياء، ثم أثنى عليه. وقال - أيضاً -: جرير بن حازم حدث بالوهم بمصر، ولم يكن يحفظ. وقال: جرير كثير الغلط. وقال: جرير بن حازم يروي عن أيوب عجائب.

وقال ابن عدي: له أحاديث كثيرة عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث، صالح فيه، إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيره، وجرير عندي من ثقات المسلمين، حدث عنه الأئمة من الناس.

وقال ابن مهدي عن اختلاطه: كان له أولاد أصحاب حديث، فلما خشوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع منه أحد حال اختلاطه شيئاً.

قال الذهبي: ثقة، لما اختلط حجبه ولده.

ولخص ابن حجر حاله بقوله: ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه ...، مات بعدما اختلط، ولكن لم يحدث في حال

اختلاطه[12].

وإما أن يكون الوهم من الراوي عنه، وهو يوسف بن موسى القطان، وهو صدوق، كما قال أبو حاتم، وقال النسائي: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات[13].

2 – إسماعيل بن أمية.

ومدار روايته على الليث بن سعد، قال: حدثني من أرضى، عن إسماعيل بن أمية، وقد وقع في رواية النسائي جعله: عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن عبدالله بن يزيد مولى المنبعث، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ.

ووقع فيما علقه الدارقطني: عن ربيعة وغيره، عن مولى المنبعث، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، لم يسم مولى المنبعث، وقرن مع ربيعة غيره.

والطريق في هذين الوجهين عن الليث بن سعد – كما سبق –، فأما من حيث الترجيح فإن رواية النسائي أرجح؛ لأنها من رواية علي بن عياش، عن الليث بن سعد، ورواية الدارقطني معلقة عن الليث، لم أقف على من رواها عن الليث بهذا الوجه.

ولكن الوجهين لكليهما فيهما إبهام شيخ الليث بن سعد، وهذا كاف في تضعيف الرواية بكاملها، وقد قال النسائي – بعد سياق هذه الرواية –: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ، عَبَّادُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ.

وكلام النسائي دال على أن المحفوظ عن عبدالله بن يزيد تسمية صحابي الحديث، وهو زيد بن خالد، وأن عبدالله بن يزيد يرويه عن أبيه، عن زيد بن خالد.

وقد وقع في رواية إسماعيل زيادة منكرة تؤكد ضعف أصل هذه الرواية، إذا جاء فيه: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الضَّالَّةِ، فَقَالَ: اعْرِفْ عِفَاصَهَا، وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَادْفَعْهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فَعَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا».

والتعريف بثلاثة أيام على باب المسجد لم يأت إلا في هذه الرواية، كما أن اللفظ ركيك، فإن عامة روايات الحديث فيها أن الضالة من الإبل والغنم، واللقطة هي ما

(12) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (7/ 278)، والثقات، للعجلي (ص96)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (1/ 504)، والثقات، لابن حبان (6/ 144)، والكامل، لابن عدي (2/ 124)، وتهذيب الكمال، للمزي (4/ 524)، والكاشف، للذهبي (1/ 181)، وشرح علل الترمذي، لابن رجب (2/ 702)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (1/ 294)، وهدي الساري، لابن حجر (ص414)، والتقريب، لابن حجر (911).

(13) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (9/ 231)، والثقات، لابن حبان (9/ 282)، وتاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (14/ 304)، وتهذيب الكمال، للمزي (32/ 264)، والتقريب، لابن حجر (7887).

سوى الحيوان[14].

3 - محمد بن عمرو بن علقمة.

حيث روي عنه على وجهين: فروي عنه، عن ربيعة، عن يزيد مولى المنبعث، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وهذه الرواية التي ساقها أبو بكر النيسابوري، وأما رواية الدارقطني فسمى الرجل أبا هريرة.

ولا شك أن ذكر أبي هريرة في هذا الحديث غير محفوظ، فلم يأت في غير هذه الرواية المنكرة، وكذلك جعله: عن رجل من أصحاب النبي ﷺ غير محفوظ، لكنه أقل نكارة من جعله: عن أبي هريرة.

وقد قال الدارقطني - بعد ذكر الاختلاف -: والمحفوظ عن ربيعة، عن يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد الجهني، عن النبي ﷺ.

فتبين أن رواية محمد بن عمرو بن علقمة غير محفوظة على الوجهين جميعًا، ويحتمل أن يكون الوهم فيها من محمد بن عمرو نفسه، فإنه مختلف في حاله، فقد وثقه ابن معين، والنسائي - في رواية عنهما - وقال النسائي - في رواية -: لا بأس به. وقال يحيى القطان: رجل صالح، ليس بأحفظ الناس للحديث. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، وهو شيخ.

(14) انظر: فتح الباري، لابن حجر (5/ 99).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ.

وقال ابن معين - في رواية -: ما زال الناس يتقون حديثه، قيل له: وما علة ذلك؟ قال: كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وقال أحمد: كان يحدث بأحاديث فيرسلها، ويسندها لأقوامٍ آخرين، وهو مضطرب الحديث. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، يستضعف. وقال الجوزجاني: ليس بقوي الحديث، ويشتهى حديثه. وفيه كلام غير ذلك.

قال ابن عدي: له حديث صالح، وقد حدث عنه جماعة من الثقات، كل واحدٍ منهم ينفرد عنه بنسخة، ويغرب بعضهم على بعض، وروى عنه مالك غير حديث في الموطأ وغيره، وأرجو أنه لا بأس به.

لخص الذهبي حاله بقوله: شيخ مشهور، حسن الحديث.

وابن حجر بقوله: صدوق، له أوهام[15].

(15) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد -القسم المتمم لتابعي أهل المدينة (ص663)-، وتاريخ ابن محرز (1/ 107)، وأحوال الرجال، للجوزجاني (ص141)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (8/ 30)، والكامل، لابن عدي (6/ 224)، والثقات، لابن حبان (7/ 377)، وتهذيب الكمال، للمزي (26/ 212)، والميزان، للذهبي (3/ 673)، وشرح العلل، لابن رجب (2/ 403)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (3/ 663)، والتقريب، لابن حجر (6188).

وهو كما قال ابن حجر، وقد يكون هذا الحديث من وهمه، وأن الاختلاف فيه منه، حيث لم يضبطه، فتردد فيه.

4 - باب بن عمير.

حيث روي عنه على وجهين: فروي عنه، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن رجل من الأنصار، عن أبيه، أنه سمع النبي ﷺ، وروي عنه، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن عبدالملك بن سعيد بن سويد، عن أبيه، أنه سمع النبي ﷺ.

والوجهان جميعًا غير محفوظين، وقد قال أبو نعيم - بعد ذكر الوجهين -: والصحيح رواية ربيعة، عن يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد الجهني.

ونقل ابن عساكر - بعد سياق الوجه الأول - قول ابن الشرقي: هذا الإسناد عندي خطأ ووهم، إنما هو ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد الجهني، عن النبي ﷺ، كما رواه مالك، وابن عيينة، وسليمان بن بلال، وإسماعيل بن جعفر، وحماد بن سلمة، وعمرو بن الحارث وغيرهم، عن ربيعة.

ومداره على الأوزاعي، وقد روى عقبة بن علقمة عنه الوجهين، وتوبع على كل منهما، فيحتمل أن يكون الاختلاف فيه من باب بن عمير الشامي نفسه، فقد ذكره البخاري، وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره الدارقطني في الضعفاء، وقال: مجهول، وقال ابن حجر: مقبول[16].

وقد تبين بعد هذا أنه لم يبق من أوجه الاختلاف على ربيعة إلا الوجه الأول، والثاني، والخامس.

وقد تفرد بالوجه الثاني -وهو جعله: عن ربيعة، عن عقبة بن سويد، عن أبيه- محمد بن معن الغفاري، وهو ثقة[17]، وقد قال البخاري - بعد ذكر روايته -: والأول أصح. يعني رواية مالك ومن معه، عن ربيعة، عن يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد.

وما ذكره البخاري ظاهر جدًا؛ فإن رواية الجماعة تقدم على رواية الواحد، فكيف إذا كان في الجماعة ثقات أثبات حفاظ متقنون.

كما تفرد بالوجه الخامس عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي مولاهم، أبو جعفر والد علي بن المديني، وهو ضعيف[18]، فبان أنه وجه غير محفوظ؛ لمخالفته لرواية الجماعة مع ضعفه، فهو منكر، ووجه النكارة فيه

---

(16) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (2/ 147)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/ 439)، والثقات، لابن حبان (4/ 81)، وضعفاء الدارقطني (ص164)، وتهذيب الكمال، للمزي (4/ 5)، والتقريب، لابن حجر (633).

(17) انظر: تهذيب الكمال، للمزي (26/ 488)، والتقريب، لابن حجر (6315).

(18) انظر: تهذيب الكمال، للمزي (14/ 379)، والتقريب، لابن حجر (3255).

أنه ذكر أن ربيعة لم يكن يعرف يزيد مولى المنبعث حتى أخبره زياد بن أبي زياد.

وقد تبين بعد هذه الدراسة للوجوه المختلفة على ربيعة أن المحفوظ فيه الوجه الأول، وهو رواية الجماعة عن ربيعة، عن يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد الجهني، وقد سبق ذكر جملة من نصوص الأئمة في النص على أن هذا هو الوجه المحفوظ، وهو المخرج في الصحيحين، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وقد سبق ذكر بعض الألفاظ التي زادها بعض الرواة في هذا الحديث، وهي:

1 - زيادة قوله في ضالة الشاة: «خذها، فإنما هي لك ...»، وهذه اللفظة جاءت في رواية إسماعيل بن جعفر، وروايته في الصحيحين، كما جاءت في رواية حماد بن سلمة عند النسائي في الموضع الأول، ورواية سليمان بن بلال عند الدارقطني، ورواية أيوب بن موسى، ورواية ابن عيينة عند أبي القاسم الشهرزوري.

وأهم موضع ذكرت فيه هذه الزيادة رواية إسماعيل بن جعفر، وأما الرواية عن غيره فمحل نظر، وقد قبل البخاري ومسلم هذه الزيادة في حديث إسماعيل، وقال أبو داود - بعد أن ذكرها -: رواه الثوري، وسليمان بن بلال، وحماد بن سلمة، عن ربيعة مثله، لم يقولوا: «خذها».

وظاهر كلام أبي داود إعلال هذه الزيادة، وأنها لا تصح، ووجهه مخالفة رواية الجماعة، فإما أن يقال بهذا القول، وأنها لا تصح، وإما أن يقال: إن هذه الرواية تعبير بالمعنى عن قوله: «إنما هي لك أو لأخيك أو للذئب»، والمعنى: لا حرج عليك أن تأخذها، وليس أمرًا مستقلًا بأخذها، ويكون ما بعده تعليلًا له، وإنما أقول هذا ردًا للروايات بعضها إلى بعض، وخروجًا من تخطئة ألفاظ اتفق على إخراجها البخاري ومسلم، ولأن رواية الجماعة ليس فيها هذه اللفظة، ولا شك أن رواية الجماعة أصح من رواية الواحد، وإذا أمكن رد رواية الواحد إلى رواية الجماعة، دون تخطئته، ما دام ثقة فهو المتعين، وهذا ما يتبين لي في هذا الموضع، والله أعلم.

2 - زيادة قوله: «فإن لم يجئ صاحبها كانت وديعة عندك»، وقد جاءت هذه الزيادة في رواية سليمان بن بلال عند غير البخاري، كما زاد فيها الطحاوي: «فإن جاء طالبها يومًا من الدهر فأدها إليه».

والبخاري قد أخرج رواية سليمان بن بلال، ولكنه لم يذكر هذه الزيادة، ولا شك أن رواية الجماعة عن ربيعة أصح، بدون هذه الزيادة، ولعله لهذا المعنى أعرض عن ذكرها البخاري، ثم إن هذه الزيادة فيها إشكال من حيث المعنى؛ إذ الوديعة لا يجوز استنفاقها مهما طال أمدها، وقد دلت روايات هذا الحديث على أن الملتقط يجوز له استنفاق اللقطة بعد تعريفها سنة.

3 - زيادة قوله: «فإن جاء صاحبها فعرف

عفاصها، وعددها، ووكاءها، فأعطها إياه، وإلا فهي لك».

وقد تفرد بهذه اللفظة عن ربيعة حماد بن سلمة، وقد ذكر أبو داود أن حماد بن سلمة زادها في حديث ربيعة، وفي حديث سلمة بن كهيل، ويحيى بن سعيد، وعبيدالله، وذكر أنها ليست محفوظة، وذكر مخالفتها لحديث عقبة بن سويد، عن أبيه، وحديث عمر بن الخطاب.

والمقصود من هذه الزيادة أنه في رواية الجماعة ذكر أنه إذا جاء صاحبها تدفع إليه، والمعنى أنه متى عرف أنه صاحبها دفعها إليه، وأما في رواية حماد بن سلمة فاشترط أن يعرف عفاصها ووكاءها وعددها، وهذا محل النكارة الذي يفهم من كلام أبي داود.

وقد اعترض الحافظ ابن حجر على كلام أبي داود، وذكر أن سفيان الثوري، وزيد بن أبي أنيسة قد رواياه، وتابعا حماد بن سلمة، وروايتهم عند مسلم، وذلك في حديث سلمة بن كهيل، عن سويد بن غفلة، عن أبي بن كعب، ثم حكم عليها بأنها صحيحة غير شاذة، وأن من حاول تضعيفها فلم يصب استنادا إلى أن حمادًا قد توبع عليه[19]، وهو إنما توبع في حديث أبي بن كعب، وأما في حديث زيد بن خالد فلم يتابع، فيبقى كلام أبي داود في محله فيما يتعلق بحديث زيد بن خالد.

(19) انظر: فتح الباري، لابن حجر (5/ 95).

وحماد بن سلمة مع ثقته، في حفظه كلام، وقد قال ابن معين: من سمع من حماد الأصناف ففيها اختلاف، ومن سمع منه نسخاً فهو صحيح. قال المعلمي: يعني أن الخطأ كان يعرض له عندما يحول من أصوله إلى مصنفاته التي يجمع فيها من هنا وهنا، فأما النسخ فصحاح.

ولخص الذهبي حاله بقوله: هو ثقة صدوق يغلط، وليس في قوة مالك. وقال – أيضاً – : كان ثقة، له أوهام. ولخص ابن حجر حاله بقوله: ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة.

وما ذكره من تغيره بأخرة فيه نظر، فقد ذكر ابن معين أن حديثه في أول أمره وآخره واحد[20].

فالظاهر أن هذه الزيادة منكرة في حديث زيد بن خالد، كما أشار إليه أبو داود، ويضاف إلى ذلك أن ذكر العدد – أيضًا – لم يرد في الروايات المحفوظة عن ربيعة.

(20) انظر: تاريخ الدوري (2/ 131)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/ 140)، والكامل، لابن عدي (2/ 253)، وتهذيب الكمال، للمزي (7/ 253)، والميزان، للذهبي (1/ 590)، والكاشف، للذهبي (1/ 251)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (1/ 481)، والتقريب، لابن حجر (1499)، والتنكيل، للمعلمي (1/ 250)، وانظر: حماد بن سلمة ومروياته في مسند أحمد عن غير ثابت. رسالة دكتوراه. إعداد: د. محمد بن سليمان الفوزان، خصوصاً الفصل الرابع من الباب الأول (ص70–109).

ثانيًا: يحيى بن سعيد الأنصاري.

وهو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، أبو سعيد المدني القاضي، مات سنة 143، وقيل بعدها، متفق على توثيقه وإمامته وجلالته. قال الثوري: كان يحيى بن سعيد الأنصاري أجل عند أهل المدينة من الزهري. وقال أحمد: يحيى بن سعيد الأنصاري أثبت الناس.

قال في التقريب: ثقة ثبت[21].

وقد تبين من التخريج السابق أنه اختلف عليه، فروي عنه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: عن يحيى بن سعيد، عن يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد الجهني ﷺ، وهذه رواية سليمان بن بلال، وحماد بن سلمة.

الوجه الثاني: عن يحيى بن سعيد، عن يزيد مولى المنبعث مرسلًا، وهذه رواية سفيان بن عيينة.

الوجه الثالث: عن يحيى بن سعيد، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن يزيد مولى المنبعث، عن زيد بن خالد، وهذه رواية سفيان بن عيينة، أيضًا.

الوجه الرابع: عن يحيى بن سعيد، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن يزيد مولى المنبعث، عن أصحاب رسول الله ﷺ، وهذه رواية جرير بن حازم.

فأما الوجه الرابع فقد سبق بيان ضعفه في الكلام على رواية ربيعة.

وأما الوجهان: الثاني والثالث، وهما رواية سفيان بن عيينة فليس بينهما تعارض؛ فإن سفيان بن عيينة في رواية علي بن المديني عنه، وهي عند البخاري، ورواية أحمد في المسند، قد ذكر أن يحيى بن سعيد يرويه عن يزيد مولى المنبعث مرسلًا، ويرويه عن ربيعة، عن يزيد مولى المنبعث موصولًا بذكر زيد بن خالد فيه.

وتبقى الموازنة بين الوجه الأول رواية سليمان بن بلال، وحماد بن سلمة، ورواية سفيان بن عيينة بوجهيها.

وقد أخرج البخاري ومسلم رواية سليمان بن بلال، وهذا ترجيح منهما لروايته، ولكن البخاري - أيضًا - أخرج رواية سفيان بن عيينة بما فيها من تفصيل، وظاهر صنيعه أن ذلك لا يعل رواية سليمان بن بلال، مع أن ظاهر النظر يدل على إعلال رواية سليمان وحماد بن سلمة، فإن سفيان بن عيينة ثقة متقن، وقد جاء بتفصيل دقيق في هذا الرواية؛ فإن في كلامه أنه تطلب وصل هذا الحديث، ولما علم أن ربيعة يصله سأله عنه، ثم رواه عنه بعد ذلك، وذكر أنه لم يرو عن ربيعة سواه، وأنه كان يكره الرواية عن ربيعة؛ لأنه كان من فقهاء

(21) انظر: المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان (1/ 648)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (9/ 147)، وتاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (14/ 101)، وتهذيب الكمال، للمزي (31/ 346)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (4/ 360)، والتقريب، لابن حجر (7559).

الرأي، ولو كان سفيان وجد وصله عند يحيى بن سعيد لما رواه عن ربيعة، وهو قد روي عن يحيى، عن ربيعة وصله، وهذا ظاهر جدًا في كلام سفيان الذي سبق نقله.

ولذا قال الحافظ ابن حجر - بعد أن ذكر هذا الاختلاف على يحيى -: فالحاصل أن من رواه عن يحيى، عن يزيد، عن زيد، يكون قد سوى الإسناد؛ فإن يحيى إنما سمع ذكر زيد فيه بواسطة ربيعة، ويحتمل أن يكون يحيى لما حدث به سفيان كان ذاهلًا عنه، ثم ذكره لما حدث به سليمان. والله أعلم[22].

ومعنى كلام الحافظ ابن حجر أن يكون سليمان بن بلال هو الذي لم يذكر ربيعة، فيكون من تدليس التسوية، وهذا معنى قوله: قد سوى الإسناد، مع أن سليمان بن بلال لم أقف على من وصفه بالتدليس، وإنما حملت فيه على سليمان بن بلال؛ لأنه قد رواه عنه غير واحد على هذا الوجه.

والاحتمال الثاني الذي ذكره ابن حجر له وجه، وهو يخرِج من هذا الإشكال الشديد، ولكن مثل هذا الاحتمال بحاجة لشيء يدل عليه، فأما فرضه ذهنيًا في موارد الاختلاف، فليس له حد ينتهي إليه، مما يدل على ضعف التعلق بمثل هذا الاحتمال بغير برهان.

وعلى كل حال فحديث يحيى بن سعيد حديث صحيح، لا شك فيه؛ فإن يحيى إن لم يكن يروي وصله عن يزيد، فقد أخذه عن ربيعة، وقبل ذلك من ربيعة، وربيعة ثقة حجة، ولعله لهذا المعنى ذكر البخاري هذه الأوجه عن يحيى، فصححها جميعها.

وقد بقي في رواية يحيى بن سعيد التنبيه على بعض الألفاظ والزيادات، وهي:

1 - قوله: «فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْفِقْهَا، وَلْتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ فَأَدِّهَا إِلَيْهِ».

هذه اللفظة ذكرها مسلم وغيره في أصل الحديث، وذكر البخاري شك يحيى بن سعيد، حيث قال: لا أدري: أفي حديث رسول الله ﷺ هو، أم شيء من عنده؟ يعني: من عند يزيد مولى المنبعث.

وقد جاءت هذه اللفظة في رواية سليمان بن بلال، وفيها هذا الاختلاف، وقد رواه البخاري من طريق أبي عامر العقدي، بذكر هذا الشك، وذكرها في الحديث بدون شك عبدالله بن مسلمة القعنبي، وخالد بن مخلد، ويحيى بن حسان، وعبدالله بن محمد الفهمي المعروف بالبيطاري، وهذا قد قرن بين رواية يحيى بن سعيد، وربيعة بن أبي عبدالرحمن[23].

وقد ذكر الحافظ ابن حجر هذا الاختلاف، وقال: والغرض أن يحيى بن سعيد شك: هل قوله: «ولتكن

(22) انظر: فتح الباري، لابن حجر (5/ 100).

(23) لم أتكلم على هذه الزيادة من هذا الطريق عندما ذكرتها في حديث ربيعة؛ لأن الظاهر أنه ساق لفظ سليمان، عن يحيى، وحمل عليه لفظه عن ربيعة. والله أعلم.

وديعة عنده» مرفوع أو لا؟ وهذا القدر المشار إليه بهذا، دون ما قبله، لثبوت ما قبله في أكثر الروايات، وخلوها عن ذكر الوديعة، وقد جزم يحيى بن سعيد برفعه مرة أخرى، وذلك فيما أخرجه مسلم، عن القعنبي، والإسماعيلي، من طريق يحيى بن حسان، كلاهما عن سليمان بن بلال، عن يحيى فقال فيه: «فإن لم تعرف فاستنفقها، ولتكن وديعة عندك» وكذلك جزم برفعها خالد بن مخلد، عن سليمان، عن ربيعة، عند مسلم، والفهمي، عن سليمان، عن يحيى وربيعة جميعا، عند الطحاوي، وقد أشار البخاري إلى رجحان رفعها، فترجم بعد أبواب: إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة ردها عليه؛ لأنها وديعة عنده[24].

هكذا قال ابن حجر، وفيه إشكال من جهة أن هذا الاختلاف على سليمان بن بلال، وأبو عامر العقدي ثقة[25]، وقد زاد أن يحيى بن سعيد قد شك في هذا اللفظ، وقد اعتمد البخاري روايته، ومقتضى النظر أن روايته مقدمة على رواية الباقين؛ لما لديه من تفصيل؛ فإن الشك ليس من أبي عامر، وإنما يرويه سليمان عن يحيى نفسه، وأما احتمال أن يكون يحيى جزم برفعه مرة أخرى فبعيد، إذ مخرج الحديث واحد، وهو سليمان بن بلال، ولو كان عند سليمان روايتان عن يحيى في هذا لاكتفى باليقين، وترك الشك.

وأما تبويب البخاري عليها، فلا يلزم ثبوتها عنده، والظاهر لي أن هذه اللفظة غير محفوظة مرفوعة في هذا الطريق، وإنما هي على الشك. والله أعلم.

كما جاءت هذه اللفظة – أيضًا – في حديث يحيى بن سعيد، من رواية حماد بن سلمة، والكلام فيها مثل ما سبق في رواية حماد بن سلمة عن ربيعة.

والحاصل أن هذه اللفظة، في ثبوتها نظر في حديث يحيى بن سعيد، وأما في حديث ربيعة فقد سبق بيان عدم ثبوتها.

2 – قوله في ضالة الشاة: «خذها».

هذه اللفظة ثابتة في هذا الطريق، فقد جاءت في حديث سليمان، وحديث سفيان، وحديث حماد بن سلمة.

ثالثًا: عبدالله بن يزيد مولى المنبعث.

وهو عبدالله بن يزيد المدني مولى المنبعث، ذكره البخاري، وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الدارقطني: يعتبر به.

قال الذهبي، وابن حجر: صدوق[26].

(24) انظر: فتح الباري، لابن حجر (5/ 101).

(25) انظر: التقريب، لابن حجر (4199).

(26) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (5/ 228)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (5/ 200)، والثقات، لابن حبان (7/ 58)، وسؤالات البرقاني، للدارقطني (ص92)، وتهذيب الكمال،=

ومدار روايته على إبراهيم بن طهمان، عن عباد بن إسحاق، عنه به.

وإبراهيم بن طهمان الخراساني، أبو سعيد الهروي، ثم النيسابوري، ثم المكي، مات سنة 168. وثقه أحمد، وإسحاق، وأبو داود، وأبو حاتم، وعثمان الدارمي وغيرهم. وقال أحمد - أيضاً -: صدوق اللهجة. وقال أبو حاتم: صدوق حسن الحديث. وقال ابن المبارك: صحيح الحديث. وقال ابن معين، والعجلي: لا بأس به. وقال إسحاق: كان صحيح الحديث، حسن الرواية، كثير السماع، ما كان بخراسان أكثر حديثاً منه، وهو ثقة. وقال صالح جزرة: ثقة حسن الحديث، يميل إلى شيء من الإرجاء في الإيمان، حبب الله حديثه إلى الناس، جيد الرواية. وقال أحمد: كان يرى الإرجاء، وكان شديداً على الجهمية.

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: أمره مشتبه، له مدخل في الثقات، ومدخل في الضعفاء، قد روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات، وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات.

وقال الحافظ ابن عمار الموصلي: ضعيف مضطرب الحديث. وقد أنكر الحافظ صالح جزرة على ابن عمار قوله ورده.

=للمزي (16/ 314)، والمغني في الضعفاء، للذهبي (1/ 579)، والتقريب، لابن حجر (3711).

قال الذهبي في معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد: صدوق مشهور، وثقه جماعة، وضعفه محمد بن عمار الموصلي وحده.

وقال في الميزان: ثقة من علماء خراسان ...، ثم قال: فلا عبرة بقول مضعفه.

وقال ابن حجر في التهذيب: والحق فيه أنه ثقة صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة، ولم يثبت غلوه في الإرجاء، ولا كان داعية إليه، بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه.

وقال في التقريب: ثقة يغرب، وتُكُلِّم فيه للإرجاء، ويقال: رجع عنه[27].

وعباد بن إسحاق هو عبد الرحمن بن إسحاق بن عبد الله القرشي العامري، مولاهم، ويقال: الثقفي، المدني، ثم البصري، ويقال له: عَبَّاد. وثقه ابن معين. وقال: صالح الحديث. وقال مرة: صويلح، وقدمه في الزهري على صالح بن أبي الأخضر. ونقل الترمذي عن

(27) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (1/ 294)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/ 107)، والثقات، للعجلي (ص52)، والثقات، لابن حبان (6/ 27)، وتاريخ بغداد، للخطيب البغدادي (6/ 105)، وتهذيب الكمال، للمزي (2/ 108)، والميزان، للذهبي (1/ 38)، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، للذهبي (ص50)، وإكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (1/ 220)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (1/ 69)، والتقريب، لابن حجر (189).

البخاري توثيقه. وكذا وثقه أبو داود وغيره. وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أحمد: صالح الحديث. وقال - أيضاً -: ليس به بأس. فقيل له: إن يحيى بن سعيد قال: سألت عنه أهل المدينة، فلم يحمدوه؟ فسكت. وقال ابن المديني: هو عندنا صالح وسط، وكان يحيى بن سعيد يضعفه. وقال يعقوب بن شيبة: صالح. وقال يعقوب بن سفيان: ليس به بأس. وكذا قال النسائي، وزاد: ولم يكن ليحيى القطان فيه رأي.

وقال أبو طالب: سألت أحمد بن حنبل عنه، فقال: روى عن أبي الزناد أحاديث منكرة، وكان يحيى لا يعجبه، قلت: كيف هو؟ قال: صالح. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو قريب من محمد بن إسحاق صاحب المغازي، وهو حسن الحديث، وليس بثبت ولا قوي، وهو أصلح من عبد الرحمن بن إسحاق بن شيبة.

وقال البخاري: ربما وهم. وقال - أيضاً -: ليس ممن يعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه، وإن كان ممن يحتمل في بعض، قال: وقال إسماعيل بن إبراهيم: سألت أهل المدينة عنه، فلم يحمد، مع أنه لا يعرف له بالمدينة تلميذ إلا موسى الزمعي، روى عنه أشياء في عدة منها اضطراب. وقال العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي. وقال الدارقطني: ضعيف الحديث.

وفيه كلام غير ذلك، وقد رمي بالقدر، قال ابن المديني: سمعت سفيان، وسئل عن عبد الرحمن بن إسحاق، قال: كان قدرياً، فنفاه أهل المدينة، فجاءنا هاهنا مقتل الوليد، فلم نجالسه، وقال: إنه قد سمع الحديث. وقال ابن المديني - أيضاً -: كان يرى القدر، ولم يحمل عنه أهل المدينة، وقد وصفه بالقدر أبو داود وغيره.

قال ابن عدي: في حديثه بعض ما ينكر، ولا يتابع عليه، والأكثر منه صحاح، وهو صالح الحديث، كما قاله أحمد بن حنبل.

وقال في التقريب: صدوق، رمي بالقدر[28].

وليس في رواية عبدالله بن يزيد هذه ما ينكر، فهو إسناد لا بأس به في المتابعات. والله أعلم.

---

(28) انظر: تاريخ الدوري (2/ 344)، وسؤالات ابن الجنيد (ص160)، وسؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة، لابن المديني (ص111)، والعلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل (2/ 353، 501)، والتاريخ الكبير، للبخاري (5/ 258)، والثقات، للعجلي (ص287)، والمعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان (3/ 59)، وسؤالات الآجري (1/ 386)، والعلل الكبير، للترمذي (ص179)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (1/ 47) و(5/ 212)، والثقات، لابن حبان (7/ 86)، والكامل، لابن عدي (4/ 300)، والضعفاء والمتروكون، للدارقطني (ص276)، وتهذيب الكمال، للمزي (16/ 519)، والميزان، للذهبي (2/ 546)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (2/ 487)، والتقريب، لابن حجر (3800).

المبحث الثاني:

طريق بسر بن سعيد، عن زيد بن خالد الجهني.

قال مسلم:

1722 - وحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ اللُّقَطَةِ، فَقَالَ: «عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْتَرَفْ، فَاعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ كُلْهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، فَأَدِّهَا إِلَيْهِ».

تخريجه:

* أخرجه النسائي في السنن الكبرى (5779)، وأبو عوانة (6433)، وأبو بكر النيسابوري في الزيادات (341) عن يونس بن عبدالأعلى.

وابن ماجه (2507) عن حرملة بن يحيى.

وابن الجارود (669)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 186) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم.

وابن حبان (4895) من طريق أبي الربيع الزهراني.

أربعتهم (يونس، وحرملة، وابن عبدالحكم، وأبو الربيع) عن عبدالله بن وهب به بنحوه، وقال في رواية حرملة: «وعاءها»، بدل: «وكاءها».

* وأخرجه مسلم (1722)، والترمذي (1373)، والنسائي في الكبرى (5780)، وابن ماجه (2507)، وأحمد (17046) - ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (1634) -، وأبو عوانة (6436)، والطبراني في المعجم الكبير (5228)، وأبو طاهر المخلص في المخلصيات (19)، والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 192) من طريق أبي بكر الحنفي.

وأبو داود (1706)[29]، والنسائي في الكبرى (5780)، وأحمد (22028)، وأبو عوانة (6434، 6435)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (6078)، والطبراني في المعجم الكبير (5237) من طريق محمد بن إسماعيل بن أبي فديك.

كلاهما (أبو بكر الحنفي، وابن أبي فديك) عن الضحاك بن عثمان به بنحوه، وقال في رواية أبي بكر عند ابن ماجه: «وعاءها»، بدل: «وكاءها»، وهي مقرونة مع رواية حرملة السابقة.

وقال في روايته عند الترمذي: «اعرف وعاءها، وعفاصها، ووكاءها، وعددها»، وكذا زاد ذكر العدد في روايته عند أحمد والطبراني وأبو طاهر المخلص.

(29) سقط ذكر سالم أبي النضر في إسناد هذا الحديث من طبعة الرسالة، وطبعة الدعاس، وطبعة عوامة (1703)، وطبعات أخرى، ومخطوطة الرياض، مما يدل على أنه سقط قديم، ولكنه ثابت في تحفة الأشراف، للمزي (3748)، وطبعة المكنز، وطبعة دار الأفكار، وهو الصواب، ولعله سقط قديم من النساخ. والله أعلم.

وروايته عند أبي عوانة والبيهقي بلفظ: «مَنِ الْتَقَطَ لُقَطَةً، فَلْيُعَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا، وَإِلَّا فَلْيَعْرِفْ عَدَدَهَا وَوِعَاءَهَا، ثُمَّ لِيأْكُلْهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَلْيُرُدَّهَا عَلَيْهِ».

وذكر العدد - أيضًا - في رواية ابن أبي فديك عند الطبراني.

دراسته والحكم عليه:

بسر بن سعيد المدني العابد، مولى ابن الحضرمي، مات سنة 100، ثقة، وثقه ابن سعد، وابن معين، والعجلي، والنسائي وغيرهم. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: وكان متعبدا متخلياً، مات ولم يخلف كفنا يكفن فيه، حتى كفنه الناس، وذكره في المشاهير، وقال: وكان من المتقنين.

وقال أبو حاتم: هو من التابعين، لا يسأل عن مثله. وقدمه يحيى بن سعيد على عطاء بن يسار، وذكر أنه يذكر بخير. وقال عمر بن عبد العزيز: إنه أفضل أهل المدينة.

قال في التقريب: ثقة جليل[30].

ومدار روايته على الضحاك بن عثمان، عن أبي النضر، عن بسر بن سعيد به.

وأبو النضر سالم بن أبي أمية، مولى عمر بن عبيدالله التيمي المدني، وثقه ابن المديني، وأحمد، وابن معين، والنسائي وغيرهم. وقال العجلي: ثقة رجل صالح. وقال أبو حاتم: صالح ثقة حسن الحديث. وقال ابن عبدالبر: أجمعوا على أنه ثقة ثبت.

قال في التقريب: ثقة ثبت، وكان يرسل[31].

والضحاك بن عثمان بن عبدالله بن خالد الأسدي الحزامي، أبو عثمان المدني، وثقه ابن المديني، وأحمد، وابن معين، وأبو داود. وقال ابن سعد: وكان ثبتًا، وكان ثقة كثير الحديث. وذكره العجلي، وابن حبان في الثقات. وقال العجلي: مدني جائز الحديث. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو صدوق. وقال أبو زرعة: ليس بالقوي. وقال ابن عبدالبر: كان كثير الخطأ، ليس بحجة.

قال الذهبي: صدوق، وقال ابن حجر: صدوق يهم[32].

(30) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (5/ 282)، والتاريخ الكبير، للبخاري (2/ 123)، والثقات، للعجلي (ص79)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (2/ 423)، والثقات، لابن حبان (4/ 78)، ومشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (ص76)، وتهذيب الكمال، للمزي (4/ 72)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (1/ 221)، والتقريب، لابن حجر (666).

(31) انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (4/ 179)، والثقات، للعجلي (ص175)، وتهذيب الكمال، للمزي (10/ 127)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (1/ 674)، والتقريب، لابن حجر (2169).

(32) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد -القسم المتمم لتابعي أهل المدينة- (ص397)، وتاريخ الدارمي عن ابن معين=

وقد رواه عن الضحاك بن عثمان ثلاثة رواة، وهم:

1 – عبدالله بن وهب القرشي، مولاهم، أبو محمد المصري الفقيه، ثقة حافظ عابد[33]، وقد أخرجه من طريقه مسلم.

2 – وأبو بكر الحنفي، عبدالكبير بن عبدالمجيد البصري، وهو ثقة[34]، وقد أخرجه من طريقه مسلم، أيضًا. وقال الترمذي بعد سياقه: حديث زيد بن خالد حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، قال أحمد: أصح شيء في هذا الباب هذا الحديث، وقد روي من غير وجه.

وقد زاد فيه أبو بكر الحنفي في روايته عند الترمذي وأبي عوانة والبيهقي ذكر العدد.

3 – ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، وقد وثقه ابن معين وغيره، وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، وليس بحجة. وضعفه يعقوب بن سفيان.

قال الذهبي: صدوق مشهور يحتج به في الكتب الستة. وقال ابن حجر: صدوق[35].

وقد زاد فيه ذكر العدد في روايته عند الطبراني فقط.

والذي يظهر لي أن ذكر العدد غير محفوظ في هذا الحديث؛ فإن عامة رواياته من هذا الطريق ومن غيره ليس فيها ذكر العدد، وقد أخرج مسلم حديث أبي بكر الحنفي، ولم يذكر العدد، ولم يأت ذكر العدد في طرقه المشهورة. والله أعلم.

***

المبحث الثالث:

طريق أبي سالم الجيشاني، عن زيد بن خالد الجهني.

قال مسلم:

1725 – وحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ أَبِي سَالِمٍ

=(ص135)، والثقات، للعجلي (ص231)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (4/ 460)، والثقات، لابن حبان (6/ 482)، وتهذيب الكمال، للمزي (13/ 272)، ومعرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد، للذهبي (119)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (2/ 223)، والتقريب، لابن حجر (2972).

(33) انظر: التقريب، لابن حجر (3694).

(34) انظر: المرجع السابق (4147).

(35) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (5/ 437)، وتاريخ الدوري (2/ 505)، والمعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان (3/ 53)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (7/ 188)، والثقات، لابن حبان (9/ 42)، وتهذيب الكمال، للمزي (24/ 485)، والميزان، للذهبي (3/ 483)، والكاشف، للذهبي (3/ 21)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (3/ 514)، والتقريب، لابن حجر (5736).

الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ آوَى ضَالَّةً فَهُوَ ضَالٌّ، مَا لَمْ يُعَرِّفْهَا».

تخريجه:

* أخرجه أبو عوانة (6442).

وأبو بكر النيسابوري في الزيادات (344) - ومن طريقه قوام السنة الأصبهاني في العوالي الموافقات (ص72) -.

وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (8/ 325) من طريق عبدان بن أحمد.

والبيهقي في السنن الكبرى (6/ 191) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالحكم.

وابن عساكر في المعجم (1474) من طريق عبدالله بن محمد بن زياد.

خمستهم (أبو عوانة، وأبو بكر، وعبدان، وابن عبدالحكم، وابن زياد) عن يونس بن عبدالأعلى به بنحوه.

* وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (5774) عن الحارث بن مسكين.

وأحمد (17055) - ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (1635) - عن سريج بن النعمان.

والطحاوي في شرح معاني الآثار (6063)، وفي شرح مشكل الآثار (4726) عن أحمد بن عبدالرحمن بن وهب.

وابن حبان (4897)، والطبراني في المعجم الكبير (5282) من طريق هارون بن معروف.

أربعتهم (الحارث، وسريج، وأحمد بن عبدالرحمن، وهارون) عن عبدالله بن وهب به بنحوه.

* وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (6062)، وفي شرح مشكل الآثار (4727)، وأبو العباس الأصم في الثاني والثالث من حديثه (ضمن مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار 121)، والطبراني في المعجم الكبير (5281)، والحاكم في المستدرك (2/ 64) من طريق يحيى بن أيوب، عن عمرو بن الحارث به بنحوه.

* وأخرجه أحمد (17055) من طريق ابن لهيعة، عن بكر بن سوادة به بنحوه.

دراسته والحكم عليه:

سفيان بن هانئ المصري، تابعي مخضرم، شهد فتح مصر، ويقال: له صحبة[36].

ومدار روايته على بكر بن سوادة عنه به.

وبكر بن سوادة بن ثمامة الجذامي، أبو ثمامة المصري، ثقة فقيه[37].

وقد رواه عن بكر بن سوادة راويان، وهما:

1 - عمرو بن الحارث الأنصاري، مولاهم،

(36) انظر: التقريب، لابن حجر (2455).

(37) انظر: المرجع السابق (742).

أبو أيوب المصري، وهو ثقة فقيه حافظ[38].

ومن هذا الطريق أخرجه مسلم في صحيحه، وهو حديث صحيح لا إشكال فيه، وإنما لم يخرجه البخاري؛ لأنه لم يخرج لأبي سالم الجيشاني، وكذا لم يخرج لبكر بن سوادة في الأصول، وقد سبق أن هذا الطريق بلفظ: «من آوى ضالة فهو ضال، ما لم يعرفها»، وهذا لفظ جديد ليس في الطرق الأخرى، وليس فيه نكارة.

2 - عبدالله بن لهيعة الحضرمي، أبو عبدالرحمن المصري، وقد اختلف في حاله كثيرًا، قال الذهبي: والعمل على تضعيفه. وقال ابن حجر: صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن وهب، وابن المبارك أعدل عنه من غيرها[39].

وليس الاعتماد على روايته في هذا الطريق، والله أعلم.

* * *

المبحث الرابع:

طريق خالد بن زيد، عن أبيه.

قال أحمد في المسند:

17037 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ: «أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، أَوْ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ضَالَّةِ رَاعِي الْغَنَمِ؟ قَالَ: هِيَ لَكَ أَوْ لِلذِّئْبِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي ضَالَّةِ رَاعِي الْإِبِلِ؟ قَالَ: وَمَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، وَتَأْكُلُ مِنْ أَطْرَافِ الشَّجَرِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي الْوَرِقِ إِذَا وَجَدْتُهَا؟ قَالَ: اعْلَمْ وِعَاءَهَا وَوِكَاءَهَا وَعَدَدَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَادْفَعْهَا إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَهِيَ لَكَ، أَوْ اسْتَمْتِعْ بِهَا»، أَوْ نَحْوَ هَذَا.

تخريجه:

* أخرجه عبدالرزاق في المصنف (18601)[40]، ولفظه: عَنْ خَالِدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ: «أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةِ رَاعِي الْغَنَمِ؟ فَقَالَ: هِيَ لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ قَالَ: وَقَالَ غَيْرُهُ: لِأَخِيكَ. قَالَ: مَا تَقُولُ - يَا رَسُولَ اللَّهِ - فِي ضَالَّةِ الْإِبِلِ؟ قَالَ: مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا، وَحِذَاؤُهَا، وَتَأْكُلُ مِنْ أَطْرَافِ الشَّجَرِ» قَالَ مَعْمَرٌ: وَسَمِعْتُ غَيْرَهُ يَقُولُ: وَلَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ وَطَنَهُ فَيَرْجِعُ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الْحَدِيثِ، وَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا تَقُولُ فِي الْوَرِقِ إِذَا وَجَدْتُهَا؟ قَالَ: «أَعْلِمْ وِعَاءَهَا، وَوِكَاءَهَا، وَعَدَدَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، فَادْفَعْهَا إِلَيْهِ، وَإِلَّا فَهِيَ

(38) انظر: التقريب، لابن حجر (5004).

(39) انظر: الميزان، للذهبي (2/ 475)، والتقريب، لابن حجر (3563).

(40) انقلب في المطبوع للمصنف اسم ابن عقيل إلى: محمد بن عبدالله بن عقيل، وهو خطأ، إما من الطباعة، أو في أصل النسخة.

لَكَ، اسْتَمْتِعْ بِهَا» أَوْ نَحْوًا مِنْ هَذَا.

* وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (5263) - ومن طريقه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (1/ 113) - عن إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبدالرزاق به، ولم يسق الطبراني لفظه، وإنما قال بحديث اللقطة، وساقه الخطيب بنحو لفظ أحمد.

* وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير - معلقًا - (3/ 149) من طريق هشام، عن معمر به، ولم يسق لفظه، وإنما قال: في اللقطة.

دراسته والحكم عليه:

خالد بن زيد بن خالد الجهني ذكره البخاري، وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال في التقريب: مقبول[41].

وقد جمع الخطيب البغدادي معه خالد بن زيد - أو يزيد- الجهني الذي يروي عن عقبة بن عامر، وخطأ البخاري وغيره ممن فرق بينهما، وقد رد عليه في ذلك المزي، ورجح أنهما اثنان، وذكر ما يدل على ذلك، ومع ذلك فإن هذا الذي يروي عن عقبة بن عامر ذكره البخاري، وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، وقال فيه ابن حجر: مقبول. فحالهما واحدة، سواء كانا اثنين، أو واحدا[42].

ومدار روايته على معمر، عن عبدالله بن محمد بن عقيل عنه به.

ومعمر بن راشد الأسدي، مولاهم، أبو عروة البصري، ثم اليماني، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئا، وكذا فيما حدث به بالبصرة[43].

وعبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، تكلم الحفاظ والأئمة في حفظه كثيرًا، وضعفوه، وكان مالك، ويحيى بن سعيد وغيرهما لا يروون عنه، قال ابن حجر: صدوق في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة[44].

فإسناد هذا الطريق ضعيف؛ لتفرد ابن عقيل به، مع ضعفه، ولحال خالد بن زيد، وليس في متنه ما ينكر، سوى أنه ذكر معرفة عدد اللقطة، وقد سبق أن هذا اللفظ لم يأت في الطرق المشهورة لهذا الحديث، كما أن في

(41) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (3/ 149)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/ 331)، والثقات، لابن حبان (4/ 197)، والتقريب، لابن حجر (1635).

(42) انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (3/ 150)، والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (3/ 331)، وموضح أوهام الجمع والتفريق، لابن الجوزي (1/ 112)، وتهذيب الكمال، للمزي (8/ 71)، والتقريب، لابن حجر (1634).

(43) انظر: التقريب، لابن حجر (6809).

(44) انظر: تهذيب الكمال، للمزي (16/ 78)، والميزان، للذهبي (2/ 484)، والتقريب، لابن حجر (3592).

لفظ عبدالرزاق في المصنف ذكر كلام لمعمر، من غير هذا الطريق، وهو قوله في ضالة الإبل: «وَسَمِعْتُ غَيْرَهُ يَقُولُ: وَلَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ وَطَنَهُ فَيَرْجِعُ»، وظاهر أن هذه اللفظة غير مسندة في هذا الحديث، والله أعلم.

***

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

ففي ختام هذا البحث أسجل ما يلي:

1 – تبين بعد تخريج هذا الحديث، وجمع ألفاظه وطرقه أنه أهم أحاديث اللقطة، وقد اشتمل على أصول أدلة أحكام باب اللقطة، والضالة، وهو حديث صحيح لا شك فيه.

2 – لهذا الحديث عن زيد بن خالد أربعة طرق، وأهمها طريق يزيد مولى المنبعث، وقد تفرد به عن زيد بن خالد، وسبق في ترجمته أني لم أقف على من وثقه، سوى ابن حبان، والدارقطني، ومع ذلك فقد صحح الأئمة كلهم هذا الطريق، واعتمده البخاري ومسلم في صحيحيهما، بل لم يخرج البخاري سواه، ولم أقف على أحد طعن فيه، ولا تكلم في يزيد، وهذا معلم مهم في دراسة هذه الطبقة من التابعين، وهذا يلحظ في أحاديث متعددة في الصحيحين وغيرهما.

3 – سبق ذكر زيادات في هذا الحديث تبين عدم ثبوتها، وأهمها: قوله: «فإن لم يجئ صاحبها كانت وديعة عندك»، وقد جاءت من حديث ربيعة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، عن يزيد مولى المنبعث، وهي عند مسلم، وزيادة: «فإن جاء صاحبها فعرف عفاصها، وعددها، ووكاءها، فأعطها إياه، وإلا فهي لك»، وقد جاءت من حديث حماد بن سلمة، عن ربيعة، ويحيى بن سعيد، وهي عند من مسلم من حديثه عن يحيى بن سعيد فقط.

وأما زيادة «خذها» في ضالة الغنم، فقد سبق توجيهها، كما فيه زيادات أخرى مر ذكرها في ثنايا هذا البحث.

4. أوصي الباحثين بالاهتمام بالأحاديث التي هي أصول أبوابها، وذلك باستيعاب تخريجها وألفاظها، ودراسة كل ما فيها من اختلاف، وتوسيع النظر في ذلك؛ لما يترتب على ذلك من دراسة هذه الأبواب دراسة مؤصلة؛ فإن كثيرًا من الزيادات الواردة على الأحاديث الصحيحة تكون محل دراسة ونظر، وبالله التوفيق.

وصلى الله وسلم، وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

***

فهرس المصادر والمراجع

أحوال الرجال. الجوزجاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب. تحقيق: صبحي السامرائي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ.

أسد الغابة في معرفة الصحابة. ابن الأثير، عز الدين أبي الحسن علي بن محمد الجزري. تحقيق: خليل مأمون شيحا، د.ط، بيروت: دار المعرفة، 1418هـ.

الإصابة في تمييز الصحابة. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، د.ط، القاهرة: دار هجر، د.ت.

إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. مغلطاي، علاء الدين بن قليج الحنفي. تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، ط1، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة، 1422هـ.

الأنوار في شمائل النبي المختار ﷺ. البغوي، الحسين بن مسعود. تحقيق: الشيخ إبراهيم اليعقوبي، ط1، دمشق: دار المكتبي، 1416هـ.

البحر الزخار المعروف بمسند البزار. البزار، أبي بكر أحمد بن عمرو العتكي. تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله، ط1، بيروت: مؤسسة علوم القرآن، والمدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1409هـ.

تاريخ الثقات. العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله. بترتيب: الحافظ نور الدين الهيثمي، تحقيق: عبدالعليم البستوي، ط1، د.م: مكتبة الدار، 1405هـ.

التاريخ الكبير. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. د.ط، الهند: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، توزيع: دار الباز، د.ت.

تاريخ بغداد، أو مدينة السلام. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. تحقيق: بشار عواد، د.ط، بيروت: دار الغرب الإسلامي، د.ت.

تاريخ دمشق. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، د.ط، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ.

تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي. ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين. تحقيق: أحمد محمد نور سيف، د.ط، بيروت: دار المأمون للتراث، د.ت.

تاريخ يحيى بن معين، رواية: عباس بن محمد الدوري. ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين. تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط1، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1399هـ.

تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. المزي، جمال الدين أبي الحجاج. ومعه النكت الظراف على الأطراف، للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عبدالصمد شرف الدين، ط2، الهند: الدار القيمة، وبيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ.

التحقيق في أحاديث الخلاف. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد أبو الفرج. تحقيق: مسعد عبدالحميد محمد السعدني، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ.

تقريب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: محمد عوامة، ط3، حلب: دار الرشيد، 1411هـ.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. ابن عبدالبر، أبو عمر يوسف بن عبد الله. تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد بن عبدالكبير البكري، ط2، د.م: د.ن، 1402هـ.

التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. المعلمي، عبدالرحمن بن يحيى. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، د.ط، الكويت: دار الكتب السلفية، د.ت.

تهذيب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق: إبراهيم الزيبق، وعادل مرشد، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المزي، جمال الدين. تحقيق: بشار

عواد معروف، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1413هـ.

الثقات. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد. د.ط، الهند: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، تصوير: مؤسسة الكتب الثقافية، د.ت.

الجرح والتعديل. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن. د.ط، الهند: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، تصوير: دار الكتب العلمية، د.ت.

جزء ابن الغطريف. ابن الغطريف، أبو أحمد بن محمد الجرجاني. تحقيق: د. عامر حسن صبري، ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1417هـ.

حديث إسماعيل بن جعفر المدني، رواية: علي بن حجر السعدي. إسماعيل بن جعفر، أبو إسحاق المدني. تحقيق: عمر بن رفود السفياني، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1418هـ.

حلية الأولياء وطبقات الأصفياء. أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق. ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 1387هـ.

حماد بن سلمة ومروياته في مسند أحمد عن غير ثابت. الفوزان، محمد بن سليمان، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة دكتوراه، 1412هـ.

الزيادات على كتاب المزني. النيسابوري، أبو بكر، عبد الله بن محمد ابن زياد. دراسة وتحقيق: د. خالد بن هايف بن عريج المطيري، د.ط، الرياض: دار أضواء السلف، د.ت.

سنن ابن ماجه. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة العالمية، 1430هـ.

سنن أبي داود. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزميله، وترقيمها موافق لترقيم عزت عبيد الدعاس، د.ط، بيروت: طبعة الرسالة العالمية، د.ت.

سنن الترمذي «الجامع الكبير». الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. الاعتماد في ضبط النص على طبعة الرسالة العالمية تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزملائه، والإحالة عليها أو على ترقيم: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبدالباقي، وكمال يوسف الحوت، د.ط، د.م: د.ن، د.ت.

سنن الدارقطني. الدارقطني، علي بن عمر. د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1413هـ.

السنن الصغير. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي، وأحمد قباني، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1412هـ.

السنن الكبرى. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي. د.ط، الهند: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، تصوير: دار المعرفة ببيروت، 1413هـ.

السنن المأثورة. الشافعي، محمد بن إدريس. رواية: أبي جعفر الطحاوي عن خاله المزني عنه، تحقيق: د. عبدالمعطي أمين القلعجي، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1406هـ.

سنن النسائي الكبرى. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1422هـ.

سؤالات ابن الجنيد. ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين. ويسمى تاريخ ابن الجنيد، تحقيق: د. أحمد نور سيف، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1408هـ.

سؤالات أبي عبيد الآجري. السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث. تحقيق: د. عبدالعليم عبدالعظيم البستوي، ط1، بيروت: مؤسسة الريان، 1418هـ.

سؤالات البرقاني. الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن. تحقيق: د. عبد الحليم محمد أحمد القشقري، ط1، باكستان: طبعة لاهور، 1404هـ.

سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة. المديني، علي بن عبد الله بن جعفر، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ.

شرح السنة. البغوي، الحسين بن مسعود. تحقيق: زهير الشاويش، وشعيب الأرناؤوط، ط2، د.م: د.ن، 1403هـ.

شرح علل الترمذي. ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد. تحقيق: د. همام عبدالرحيم سعيد، ط1، الأردن: مكتبة المنار، 1407هـ.

شرح مشكل الآثار. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1415هـ.

شرح معاني الآثار. الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة. تحقيق: محمد زهري النجار، ومحمد سعيد جاد الحق، ط1، د.م: عالم الكتب، طبعة منقحة ومرقمة ومفهرسة، 1414هـ.

صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد. ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414هـ.

صحيح البخاري. البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق: محب الدين الخطيب، وترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، ط1، القاهرة: المطبعة السلفية، 1400هـ، وإلى هذه النسخة الإحالة برقم الحديث.

صحيح مسلم. مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، د.ط، إستانبول: المكتبة الإسلامية، د.ت، وإليها الإحالة برقم الحديث.

الضعفاء والمتروكون. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر. تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ.

الطبقات الكبرى. ابن سعد (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة)، أبو عبدالله محمد. تحقيق: زياد محمد منصور، ط1، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1408هـ.

الطبقات الكبرى. ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد. د.ط، بيروت: طبعة دار صادر، تصوير: دار الفكر، د.ت.

علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. تحقيق: صبحي السامرائي، وأبي المعاطي النووي، ومحمود الصعيدي، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1409هـ.

العلل. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر. تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، د.ط، بيروت: مؤسسة الريان، د.ت.

العوالي الموافقات. الأصبهاني، أبو القاسم إسماعيل بن محمد. مخطوط منشور في برنامج جوامع الكلم الإلكتروني.

غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة. ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك. تحقيق: عز الدين بن علي السعيد وآخرين، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1407هـ.

غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود. الحويني، أبو إسحاق. ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1408هـ.

فتح الباري بشرح صحيح البخاري. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، د.ط، د.م: طبعة الدار السلفية بعناية محب الدين الخطيب، د.ت.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. الذهبي، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد. تحقيق: محمد عوامة أحمد

محمد نمر الخطيب، د.ط، د.م: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، د.ت.

الكامل في ضعفاء الرجال. ابن عدي، أبو أحمد عبدالله الجرجاني. تحقيق: سهيل زكار، وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، ط3، بيروت: دار الفكر، 1409هـ.

اللطائف من دقائق المعارف في علوم الحفاظ الأعارف. المديني، أبو موسى محمد بن أبي بكر. تحقيق: أبي عبد الله محمد علي سمك، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ.

مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار. أبو العباس الأصم، محمد بن يعقوب بن يوسف؛ وإسماعيل الصفار، أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل. تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، د.ط، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1425هـ.

المحلى. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد. تحقيق: أحمد محمد شاكر، د.ط، د.م: دار التراث، د.ت.

المخلصيات وأجزاء أخرى. المخَلِّص، أبو طاهر محمد بن. تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، د.ط، قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، د.ت.

المستدرك على الصحيحين. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

مسند أبي عوانة. أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم. وهو مستخرجه على صحيح مسلم، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1419هـ. والإحالات على هذه النسخة.

مسند الإمام أحمد. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد. تحقيق: جماعة من المحققين، بإشراف: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط1، د.م: مؤسسة الرسالة، د.ت.

مسند الإمام الشافعي. الشافعي، محمد بن إدريس. تحقيق: رفعت فوزي، د.ط، د.م: دار الوفاء، د.ت.

مسند الحميدي. الحميدي، أبو بكر عبدالله بن الزبير بن عيسى. حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد، د.ط، دمشق: دار السقا، د.ت.

مسند الموطأ. الجوهري، عبدالرحمن بن عبدالله. تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، وطه بن علي بوسريح، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997م.

مشاهير علماء الأمصار. ابن حبان ، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد. تصحيح: م. فلايشمهر، د.ط، تصوير: دار الكتب العلمية، د.ت.

مشيخة ابن طهمان. ابن طهمان، أبو سعيد إبراهيم بن طهمان. تحقيق: د. محمد طاهر مالك، د.ط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1403هـ.

المصنف في الأحاديث والآثار. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد. تحقيق: محمد عوامة، ط1، د.م: شركة دار القبلة، 1427هـ.

المصنف. عبدالرزاق، أبو بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، د.م: المكتب الإسلامي، 1403هـ.

المعجم الأوسط. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب. تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبدالمحسن الحسيني، ط1، القاهرة: دار الحرمين، 1415هـ.

المعجم الكبير. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب. تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، د.ط، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، د.ت.

المعجم المشتمل على ذكر أسماء وشيوخ الأئمة النبل. ابن عساكر،

أبو القاسم علي بن الحسن. تحقيق: سكينة الشهابي، د.ط، د.م: دار الفكر، د.ت.

معرفة الرجال عن يحيى بن معين، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، ويسمى: تاريخ ابن محرز. يحيى بن معين، أبو زكريا بن عون بن زياد. تحقيق: محمد كامل القصار، ومحمد مطيع، وغزوة بدير، د.ط، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، د.ت.

معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد. الذهبي، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان. تحقيق وتعليق: أبي عبدالله سعيداي إدريس، د.ط، بيروت، دار المعرفة، د.ت.

معرفة السنن والآثار. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. تحقيق: سيد كسروي حسن، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1412هـ.

معرفة الصحابة. أبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، ط1، د.م: دار الوطن، 1419هـ.

المعرفة والتاريخ. الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان. تحقيق: د. أكرم ضياء العمري، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1410.

المغني في الضعفاء. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. تحقيق: نور الدين عتر، د.ط، د.م: د.ن، د.ت.

من حديث الفقيه أبي القاسم الشهرزوري عن شيوخه. الشَّهْرَزوري، عبد العزيز بن علي بن الحسن أبو القاسم. وهو مخطوط مدخل في المكتبة الشاملة الإلكترونية.

المنتخب من مسند عبد بن حميد. عبد بن حميد، أبو محمد عبدالحميد ابن حميد. تحقيق: صبحي السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي، ط1، القاهرة: مكتبة السنة، 1408هـ.

موضح أوهام الجمع والتفريق. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد ابن علي بن ثابت. د.ط، الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، تصوير: دار الكتب العلمية، د.ت.

موطأ مالك، برواية سويد بن سعيد الحدثاني. مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي. تحقيق: عبد المجيد تركي، ط1، د.م: دار الغرب الإسلامي، 1414هـ.

موطأ مالك، برواية يحيى بن يحيى الليثي. مالك بن أنس بن مالك ابن عامر الأصبحي. تحقيق: بشار عواد، د.ط، د.م: دار الغرب الإسلامي، د.ت.

موطأ مالك، برواية ابن القاسم، وتلخيص: القابسي. مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي. تحقيق: محمد بن علوي المالكي، ط2، د.م: دار الشروق، 1408هـ.

موطأ مالك، برواية أبي مصعب الزهري. مالك بن أنس بن مالك ابن عامر الأصبحي. تحقيق: بشار عواد معروف، ومحمود محمد خليل، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1412هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال. الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد. تحقيق: علي محمد البجاوي، د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

النهاية في غريب الحديث والأثر. ابن الاثير، مجد الدين أبو السعادات. تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، د.ط، بيروت: المكتبة العلمية، 1399هـ.

* * *